رقم=الوثيقة=W IOR 30/020/2004 (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : NVV
V أغسطس/آب OMMQ

الاتحاد الأفريقي : قرار الجمعية يجب ألا يضعف المحكمة الأفريقية

بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى رئيس الاتحاد الأفريقي أولوسيغوم أوباسانجو، رئيس نيجيريا، تعرب فيها عن بواعث قلقها الخطيرة حول مستقبل المحكمة الأفريقية الخاصة بحقوق الإنسان والشعوب (المحكمة الأفريقية).

وخلال دورتها العادية الثالثة، التي عقدت في يوليو/تموز في أديس أبابا، اتخذت جمعية الاتحاد الأفريقي قراراً بدمج المحكمة الأفريقية ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الأفريقي في محكمة واحدة.

وقالت المنظمة إن "هذا القرار يتعارض مع القرار السابق الذي اتخذته جمعية الاتحاد الأفريقي في مابوتو في يوليو/تموز OMMP، بما يفيد بأن المحكمة الأفريقية "ستظل منفصلة ومميزة عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأفريقي."

وحذرت أيرين خان الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية في رسالة مفتوحة إلى الرئيس أوباسانجو من أن "هذا القرار، إذا نُفِّذ، سيعيق أكثر عملية الإنشاء التام لمحكمة أفريقية فعالة وناجحة أو يضعف هذه العملية أو يوقفها."

وفي حين أن محكمة العدل التي أُنشئت بموجب القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي تتمتع بالولاية القضائية لتسوية النزاعات التي تنشب بين الدول الأعضاء التي صادقت على بروتوكول المحكمة، فإن المحكمة الأفريقية مخولة بالبت في قضايا تطعن في انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يكفلها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وغيرها من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، وعلى عكس قضاة المحكمة الأفريقية الذين يُشترط أن يكونوا مؤهلين في قضايا حقوق الإنسان، فإنه لا يُشترط في قضاة محكمة العدل إلا "امتلاك المؤهلات الضرورية اللازمة في بلد كل منهم لشغل أرفع المناصب القضائية."

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن المحكمة الأفريقية تشكل آلية ضرورية تعزز حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والوطني. وبما أنه يُفترض في المحكمة الأفريقية أن تعمل مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، فإنها يمكن أن تسهم أيضاً في فعالية اللجنة على المدى الطويل.

وقالت أيرين خان إنه "في الوقت الذي تتعرض فيه الحقوق الإنسانية للأفراد لضغط شديد في المنطقة، من الضروري للاتحاد الأفريقي أن يكفل سلامة النظام القضائي الذي أنشأه ويحافظ عليه."

وقالت منظمة العفو الدولية إنه ينبغي على رئيس الاتحاد الأفريقي "المباشرة بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، وبخاصة تلك التي صادقت على بروتوكول المحكمة الأفريقية ورشحت قضاة لعضويتها، حول التأثير المحتمل لقرار جمعية الاتحاد الأفريقي على حماية حقوق الإنسان في القارة. ومن الضروري مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، مشاركة كاملة في هذه المشاورات لضمان فعالية المحكمة الأفريقية على المدى الطويل."

وقالت أيرن خان لرئيس الاتحاد الأفريقي "إننا نحثكم على تشجيع الدول الأعضاء على إعادة تأكيد التزاماتها المعلنة بالمحكمة الأفريقية ودعم المبادئ المجسدة في بروتوكولها"، وأضافت قائلة إنه "ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عدم السماح لقرار جمعية الاتحاد الأفريقي بالمساس بجوهر المحكمة الأفريقية أو تقييده أو إضعافه، وهو تقديم سبل انتصاف فعالة في الحالات الفردية."